

مادّة ١٣: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره وعلى المعنيين تنفيذه.

العميد الركن
المعتصم بن حمسود آل بوسعيدي
وزير شؤون البلديات الإقليمية
ورئيس لجنة تطوير مستدم

صدر في : ٢٢ رجب ١٤٠٦ هـ
الموافق : ٢ أيار ١٩٨٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٣٣) الصادرة في ١٥ / ٤ / ١٩٨٦م

وزير شئون البلديات الأقليمية
ورئيس لجنة تطوير مسكنه

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٨٥/٢ بإنشاء وزارة شئون البلديات الإقليمية .
وعلى قرار وزير البيئة وموارد المياه رقم ٨٦/٥ بالعمل بلوائح لحماية البيئة .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قمر

مادة أول : على كافة البلديات التوجه بالاحكام والقواعد والمواصفات والخراط المخصوص عليها
والمرفقة بقرار وزير البيئة وموارد المياه رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه في شأن اللاحتيين
الاثنتين :

أولاً : لائحة شبكة الصرف الصحي الخارجي للمباني .

ثانياً : لائحة خزانات التحليل الالهوائي وخزانات الاحتياز.

وكذلك ما هو مطلوب من البلديات بالنسبة لاحكام لائحة التحكم في

ملوثات الهواء المنشورة من مصادر ثابتة ولائحة إعادة استخدام مياه الصرف

وتصريفيها.

مادة ثانية : على المديرية العامة للشئون الفنية ان تقوم بالتنسيق مع المسؤولين بوزارة البيئة وموارد المياه بمعاونة الجهات الفنية المختصة بالبلديات الاقليمية ، في وضع الرسومات والتصاميمات والمواصفات التي تراها مناسبة وفقا لما نصت عليه اللائحة المشار اليهما في المادة السابقة وكذلك ما هو مطلوب من البلديات بالنسبة لاحكام لائحة التحكم في ملوثات الهواء المنبعثة من مصادر ثابتة (المحارق) ولائحة اعادة استخدام مياه الصرف وتصريفها (شفط ونقل مياه البالوعات) .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى كافة المعينين تنفيذه .

العميد الرحمن

المعتصم بن حمود البوسعيدي
وزير شئون البلديات الإقليمية
ورئيسي لجنة تطوير مسندم

صدر في : ٢٣ محرم ١٤٠٧ هـ

الموافق : ٢٨ سبتمبر ١٩٨٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٤٥)

الصادرة في ١٥/١٠/١٩٨٦ م

قرار وزاري

رقم ٨٦/٤٤

بشأن منع الحفر أو نقل الرمال من الشواطئ والسواحل

وزير شئون البلديات الإقليمية

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٨٧ باصدار قانون تنظيم البلديات الإقليمية .

وببناء على مقتضيات الصالح العام .

قرار

مادة (١) : يمنع منعاً باتاً احداث أي حفر أو نقل للرمال من الشواطئ والسواحل في أي منطقة تابعة للبلديات الإقليمية :

أما الحالات التي سبق منحها تراخيص فإنه يتنظر في تحصيص أماكن أخرى لها بعيداً عن الشواطئ والسواحل .

كما لا يجوز كسر أي جبل أو إجراء حفر إلا بتصديق من البلدية وبالشروط التي تحددها .

مادة (٢) : على كل بلدية من البلديات الإقليمية وضع لوحات ثابتة على طول الشواطئ والسواحل التابعة لها تبين فيها باللغتين العربية والإنجليزية هذا الحظر .

مادة (٣) : أي شخص يرتكب مخالفات لأحكام هذا القرار تطبق في شأنه الاجراءات والعقوبات الجزائية التالية :

أ) تكليف المخالف بالازالة الفورية للمخالفة .

ب) غرامة لا تقل عن ٥٠ ريالاً عمانيانا ولا تزيد على ١٠٠ ريال عماني في المخالفة

ج) غرامة لا تقل عن ٢٠٠ ريال عماني ولا تزيد عن ٣٠٠ ريال عماني أو بالسجن لمدة أقصاها ستة شهور في حالة ارتكاب المخالفة الثالثة وما بعدها .

د) غرامة استمرارية لا تقل عن ١٠ ريالات عمانية ولا تزيد على ٥٠ ريالاً عمانيا عن كل يوم تستمر فيه المخالفة على الأزيد مجموعها على ألف ريال عماني .

ه) قيام البلديات بازالة المخالفة وتحميل مرتكبها كافة المصروفات

مادة (٤) : يكون للأمور البلدية والمساعد الإداري بها صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا القرار وتتولى الجهة الفنية المسؤولة بالبلدية تحرير المخالفات .